الشركاء الاجتماعيين للأورو-متوسط

إعلان حول الحوار الاجتماعي

المؤتمر الوزاري الثالث للاتحاد من أجل المتوسط حول العمل والعمال
26-27 أيلول في الأردن

الأردن، 26 أيلول 2016

يرحب الشركاء الاجتماعيون للاتحاد من أجل المتوسط (يطلق عليهم فيما بعد اسم "الشركاء الاجتماعيون") بالمؤتمر الوزاري الثالث للاتحاد من أجل المتوسط حول العمل والعمال والذي سينعقد في الأردن بتاريخ 26 -27 أيلول. كما يقدون قيمة تبادل الآراء الذي تم بين الشركاء الاجتماعيين والوزراء قبل انعقاد المؤتمر.

ويرغب الشركاء الاجتماعيون بالمساهمة الإيجابية في عملية الإعداد لحوار اجتماعي قوي ومستقل وفعال في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والتي يبلغ عددها 43 دولة.

وبحكم الجوار، فإن الاتحاد الأوروبي ومنطقة جنوب المتوسط متصلان فيمتا بينهما وتتأثران بالاتجاهات والتحديات ذات النطاق العالمي.

وبهذا الصدد، يرغب الشركاء الاجتماعيون بتسليط الضوء على الأهمية الخاصة التي تحظى بها أجندتين عالميتين ينبغي على المنطقتين المشاركة فيهما، وهما:

- متابعة اتفاقية COP 21 والتي تشير إلى عملية نقل تدار بشكل جيد والوصول إلى تحولات في أنماط الانتاج والاستهلاك العالمي مع تأثيرات كبيرة في أسواق العمل؛
- النقاشات متعددة الأوجه حول سلاسل التزويد العالمية، بما في ذلك الحاجة إلى الاستغلال الكامل لقدراتها من حيث النمو الاقتصادي والتوظيف بينما تتقدم في مجال تطوير بذل العناية الواجبة بناء على الأطر الدولية وتخفيض العجز في العمل اللائق وحقوق العمل.

يركز الإعلان على مسائل الحوار الاجتماعي وأهميته لمعالجة التحديات في مجال التوظيف وسوق العمل في منطقة الأورو متوسط.

ولدى الشركاء الاجتماعيون قناعة بأن الحوار الاجتماعي يؤدي دورا هاما في المساهمة في عملية صناعة القرار والسياسات الاجتماعية متوازنة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال جعل أسواق العمل وأنظمة الحماية الاجتماعية أكثر كفاءة وقادرة على التكيف مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتجدد والمتغير.

ويجب الأخذ بالاعتبار حقيقة أن المنطقتين قد تأثرتا أكثر من غيرهما بالأزمات المالية والاقتصادية والهجرات، وقد واجهتا مؤخرا انتعاشا اقتصاديا بطيئا وهشا نسبيا مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. .

واستشهدت لجنة نوبل بمثال تونس الذي يظهر أن الحوار الاجتماعي يمكن أن يعمل أيضا بمثابة عامل سياسي يؤدي إلى الاستقرار. وفي بلدان أخرى، يجلب الشركاء الاجتماعيون الخبرات والشرعية على أساس معرفتهم المباشرة وتجربتهم في عالم العمل.

ويمكن أن يأخذ الحوار الاجتماعي أشكالا عديدة مثل تقديم المشورة والتوصيات كجزء من المشاورات والترتيبات الثلاثية، أو مثل مفاوضات ثنائية مستقلة، على سبيل المثال، المفاوضة الجماعية، مما ينتج عنه السياسات الموجهة نحو الحلول والمتوازنة. كما يعتبر الحوار الاجتماعي قيمة معترف بها في جميع أنحاء العالم، وقد نص عليه دستور منظمة العمل الدولية ومعاهدة الاتحاد الأوروبي.

ولا يوجد مخطط لحوار اجتماعي يعمل بصورة جيدة. وتعكس ترتيبات الحوار الاجتماعي السير التاريخية المختلفة، والأوضاع الاقتصادية والسياسية في مختلف البلدان. ومع ذلك، فإن بعض الشروط الأساسية ضرورية لإتاحة المجال بأن يكون الحوار الاجتماعي مثمرا وفعالا. والشروط الأساسية لتطور الحوار الاجتماعي هي:

i) وجود الإطار القانوني الأساسي بما ينسجم مع مبادئ منظمة العمل الدولية التي تنص على حرية تكوين الجمعيات واستقلال الشركاء الاجتماعيين.
ii) إنشاء إطار مؤسسي وقانوني تمكيني وديمقراطي على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، والسماح بالمشاركة الصحيحة في الوقت المناسب للشركاء الاجتماعيين في عملية صنع السياسات بشأن المسائل ذات التأثير المباشر و/ أو غير المباشر على التوظيف. ويمكن وضع إطار قانوني مناسب أيضا لدعم مواصلة تطوير حوار ثنائي مستقل بين الأطراف على مختلف مستويات الاقتصاد (الوطنية والقطاعية والإقليمية وعلى مستوى الشركات).
iii) تدابير لتعزيز ثقافة الحوار الاجتماعي، بما في ذلك توفير آليات لتطوير التنظيم الذاتي، والسلام الاجتماعي، ومنع وحل النزاعات.

وتشكل العضوية والتمثيل، وكذلك الولايات والقدرات على توفير الخبرات والخدمات لأعضائها قوة منظمات الشركاء الاجتماعيين. ومع ذلك، عندما تكون هياكل الشركاء الاجتماعيين ضعيفة، تصبح السلطات العامة الوطنية أو الدعم الدولي ضروريا لإطلاق أو زيادة قدرات تلك الهياكل. وهذا يمكن أن يشمل، اعتمادا على البلدان والاحتياجات، الدعم المالي والقانوني والتحليلي والمؤسسي، و/ أو الدعم السياسي.

ويجب أن تستمر منتديات الحوار الاجتماعي المنظمة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط وأن تهدف إلى تبادل المعلومات والممارسات الجيدة في إدارة الحوارات الاجتماعية في البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، وتبادل وجهات النظر حول الأولويات الحالية والمستقبلية.

ومن أهم التحديات للشركاء الاجتماعيين، إلى جانب الحكومات وصانعي السياسات في المنطقة الأورو-متوسطية، تعزيز النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية - وسيكون هذا أمرا حاسما لتحقيق مشاريع ناجحة - خلق فرص عمل لائق، والتماسك الاجتماعي للحد من الفقر وعدم المساواة والتمييز.

ويرغب الشركاء الاجتماعيون من كلا المنطقتين بتسليط الضوء على أربعة مجالات قد يكون بعض التعلم و/ أو التعاون بين المنطقتين شكل قيمة مضافة:

- **العمل غير الرسمي**، ويتمثل التحدي للحكومات في إنشاء أطر تمكينية لدمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي ودعم الوظائف والأعمال في القطاع الرسمي. وسيؤدي هذا إلى تعزيز عائدات الضرائب والضمان الاجتماعي والسماح بالمنافسة العادلة بين الشركات وبين العمال.

- **توظيف الشباب**، ويتمثل التحدي للحكومات والشركاء الاجتماعيين في معالجة انعدام فرص العمل، ونقص بعض الكفاءات الرئيسية / النقص في المهارات الكافية، وتحديد شروط العمل، بما في ذلك تكاليف العمالة، وذلك بهدف مساعدة الشباب للدخول والتطور في سوق العمل، مع احترام الحقوق الاجتماعية وحقوق العمال المتفق عليها، وتعزيز الإدماج المستدام للشباب في العمل. وحيث يكون الحال على غير ذلك، قد يواجه الشباب حالات البطالة، أو قد يجدوا نفسهم عالقين في عقود عمل متتابعة قصيرة المدى و/ أو عقود لساعات عمل محدودة بسبب عدم وجود فرص أخرى.

- **تطوير المهارات**، يكمن التحدي في تحسين نظم التعليم والتدريب الوطنية لضمان مستوى أفضل من التطابق بين محتوى مناهج التعليم والتدريب، وطريقة تصميم المؤهلات، واحتياجات سوق العمل. وهذا سيساعد، إلى جانب تحسين المشورة المهنية، على زيادة فرص العمل للخريجين، وبالتالي تحسين وتقصير التحولات في سوق العمل.

- **الهجرة،** ويتمثل التحدي في إدارة التدفق بين الجنوب والجنوب وبين الجنوب والشمال بطريقة مجدية لكل من البلدان المرسلة والمستقبلة، وذلك تمشيا مع توقعات النمو وأسواق العمل. وقد أدت أزمة اللاجئين إلى تفاقم التحدي عندما يتعلق الأمر بإدارة أزمة إنسانية غير مسبوقة. ويتطلب مل الجانبين مشاركة وثيقة من الشركاء الاجتماعيين للمساهمة في وضع الحلول المناسبة للجميع.

وقد تناولت عدد من المبادرات الجارية هذه القضايا. وبدأت في الآونة الأخيرة بعض أنشطة المشروع التي تهدف إلى تعزيز الحوار الاجتماعي في بعض دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، تعتبر المبادرات التي قام بها الاتحاد من أجل المتوسط، والمفوضية الأوروبية أو غيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة التي تهدف إلى تعزيز قدرات منظمات الشركاء الاجتماعيين في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط بقيادة الولايات المتحدة، مهمة. وسيواصل الشركاء الاجتماعيون في السنوات المقبلة استكشاف الحاجة إلى أنشطة أخرى لدعم إحراز المزيد من التقدم في الحوار الاجتماعي. ولذلك، فإنهم يرحبون بالطلب الذي قدمه الوزراء إلى المفوضية للنظر في توفير الموارد اللازمة.

يرحب الشركاء الاجتماعيون بنية الوزراء لعقد المؤتمر الرابع للاتحاد من أجل المتوسط حول التوظيف والعمل في عام 2019. وفي إطار الإعداد لذلك، فإنهم يطلبون من الرئاسة المشتركة المكونة من المفوضية الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط والأمانة العامة اتخاذ الخطوات اللازمة لعقد منتدى الحوار الاجتماعي للأورو-متوسط في عام 2017 أو في عام 2018.

---

*بالاشتراك مع:

International Organisation of Employers
Organisation Internationale des Employeurs
Organización Internacional de Empleadores
The Global Voice of Business

معلومات حولنا

منظمات أصحاب العمل:

بزنس يوروب

بزنس يوروب هي النصير الرئيسي للنمو والتنافسية على المستوى الأوروبي، وتواجه الشركات في جميع أنحاء القارة وتجري الحملات حول القضايا ذات التأثير الأكبر على أدائها. باعتبارنا شريك اجتماعيا معتمدا، فإننا نيابة عن الشركات بجميع أحجامها في 34 دولة أوروبية والتي تعتبر هم اتحادات أعمالها أعضاء مباشرين لدينا.

الموقع الالكتروني: www.businesseurope.eu

المركز الأوروبي لأصحاب العمل والمؤسسات (CEEP)

تأسس عام 1961 ويسعى إلى جمع المؤسسات والسلطات عبر الدول الأوروبية، العامة والخاصة، على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي والتي تعتبر من أصحاب العمل في القطاع العام أو مزودة للخدمات ذات الاهتمام العام.

الموقع الالكتروني: www.ceep.eu

الرابطة الأوروبية للمؤسسات الحرفية والصغيرة والمتوسطة (UEAPME)

هي منظمة لأصحاب الأعمال تمثل الحرف والأشغال اليدوية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دول الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام له على مستوى أوروبا، وقد أنشئت عام 1981. ويبلغ عدد الأعضاء في الرابطة حوالي 80.

الموقع الالكتروني: www.ueapme.com

بيزنيس ميد (BUSINESSMED)

اتحاد شركات اتحاد البحر الأبيض المتوسط هو أحد منظمات أصحاب العمل في حوض البحر الأبيض المتوسط، لتنفيذ استراتيجية اقتصادية قوية ومتماسكة تهدف إلى تسريع التكامل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

الموقع الالكتروني: www.businessmed-med.com

منظمات نقابات العمال:

اتحاد نقابات العمال الأوروبية ETUC (ولجنة الارتباط يوروكادرز/ سي إس سي)

تأسس اتحاد نقابات العمال الأوروبية في عام 1973 لتعزيز مصالح العمال على المستوى الأوروبي، ولتمثيلهم في مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ويضم في عضويته الآن 89 من اتحادات نقابات العمال وطنية في 39 بلدا، بالإضافة إلى 10 من اتحادات نقابات العمال الأوروبية.

الموقع الالكتروني: www.etuc.org

الاتحاد العربي للنقابات (ATUC)

هو هيئة شبه إقليمية لاتحاد نقابات العمال الدولي (ITUC). وقد تأسس عام 2014 ليتولى الدفاع عن الحريات الأساسية والحقوق النقابية، ومكافحة التمييز ضد النساء والمهاجرين وتطبيق معايير العمل الدولية في 16 دولة عربية. ويجمع 20 مركزا نقابيا في 13 دولة عربية يمثلون أكثر من 4 ملايين عضو.

الموقع الالكتروني: www.arabtradeunion.org